

عقود التوريق في البنوك التجارية كأداة للتسيير ووسيلة للتمويل
د. نور الدين زعيبط، أ. عمار بوطكوك ، جامعة أم البواقي، الجزائر .

Abstract

La titrisation est considérée comme l'une des activités récemment innovées. Elle permet aux banques et autres établissements de transférer leurs créances financières aux sociétés de titrisation dans le but d'émettre de nouveaux titres financiers ce qui leur permet de pouvoir échanger ces créances sur le marché financier.

La titrisation donne plusieurs avantages aux établissements qui la pratique et spécialement aux banques commerciales. Elle leur permet de définir le volume adéquat des actifs sans être obligé de réduire le volume global des opérations. A travers cet article nous tenterons de la contribution de la titrisation à la résolution des problèmes de gestion et de financement ?

المخلص

يعتبر نشاط التوريق أحد الأنشطة المالية المستحدثة، التي يمكن عن طريقها للمؤسسات المالية المصرفية أو غير المصرفية أن تقوم بتحويل الحقوق المالية (غير القابلة للتداول والمضمونة بأصول)، إلى منشأة متخصصة ذات غرض خاص (شركة التوريق) بهدف إصدار أوراق مالية جديدة، بحيث تكون هذه الحقوق المالية قابلة للتداول في السوق المالي.

يحقق التوريق العديد من المزايا للمؤسسات التي تمارسه، ولا سيما البنوك التجارية. حيث يمكن للبنك تصميم الحجم الأنسب من الموجودات (من خلال توريق بعضها)، دون الإضرار إلى تقليص حجم العمليات الكلية. وسنحاول من خلال هذا البحث تسليط الدور على واقع التوريق كأداة للتسيير ووسيلة للتمويل.

المحور الأول: دور التوريق كأداة لتسيير الميزانية العامة

يسمح بيع الأصول في عملية التوريق للمؤسسة المتنازلة، بالحصول مباشرة على السيولة، والتي يمكن استعمالها بعدة طرق بحسب هدف المتنازل (المنشئ). فمن بين أهداف البنك هو إمكانية استعماله لتلك السيولة من أجل تعديل وتحسين هيكل الميزانية، كما يمكن أن يكون الهدف هو تحسين مردودية رؤوس الأموال.

ونظرا للمزايا التي يمنحها التوريق للبنك فيما يخص إمكانية المطابقة مع معايير نسبة كوك، فإنه لا بد من التذكير بتعريف هذه النسبة، وأسلوب حسابها، بالإضافة إلى إجراءات تطبيقها. ثم التعرض لآخر طريقة مستعملة في تسيير المستلزمات (المتطلبات) القانونية لرأس المال عن طريق التوريق، كما سنتعرض في الأخير إلى تعديل المعالجة الاحترازية للتوريق الناتج عن إصلاح نسبة كوك.

1. تعريف وحساب نسبة الملاءة (نسبة كوك) لدى البنوك التجارية

سنتم هنا بالتعريف العام لنسبة الملاءة لدى البنوك التجارية، والتي تدعى عادة "نسبة كوك"، كما سنقوم بضبط العناصر المكونة لرأس المال حسب هذا التعريف، وأخيرا سنعرض الأوزان الترجيحية لكل عنصر من هذه العناصر.

1.1. التعريف العام لنسبة كوك

تتحدر هذه النسبة من أعمال لجنة بازل المنشأة في عام 1974، بمقر بنك التسويات الدولية بسويسرا. تجمع لجنة بازل محافظوا البنوك المركزية لبلدان مجموعة العشر (كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، دول البنيلوكس (بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ)، اسبانيا، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة)، وهي (دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OCDE 1)، برئاسة "كوك" من بنك إنجلترا، وحاليا فهي تضم ما يقارب اثني عشرة بلدا. فمنذ السبعينات من القرن الماضي، وجد محافظوا البنوك المركزية أن المنافسة بين البنوك الكبرى لدولهم لم تكن دائما عادلة، بالنظر إلى اختلاف مستوى

¹ أنشئت المنظمة العالمية للتعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) سنة 1960 على أنقاض المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي، بهدف تحقيق أعلى مستويات النمو الاقتصادي للدول الأعضاء، والقضاء على البطالة ورفع مستوى المعيشة لشعوبها. (جبار محفوظ: البورصة وموقعها من أسواق العمليات المالية، دار هوم، الطبعة الأولى، الجزء 1، ص 115، الجزائر، 2002).

القيود التي تفرض على هذه البنوك في مختلف الدول. فبعض الدول تضع قيودا مشددة على البنوك، في حين أن البعض الآخر يأخذ بنظم أكثر تساهلا. ولذلك فقد وجدوا أنه من المناسب تحقيق أكبر قدر من التناسق بين القواعد للرقابة على البنوك وذلك بإنشاء لجنة بازل، لوضع تنظيم مناسب يضمن المنافسة العادلة بين هذه البنوك.

وهكذا ظهرت على الساحة لجنة بازل للرقابة على البنوك، فهي تنظيم غير رسمي² بين محافظي الدول الصناعية العشر، في إطار بنك التسويات الدولية في بازل. وذلك لتنسيق شروط العمل المصرفي فيما بين هذه الدول، وبما يوفر أكبر قدر من الاتساق في القيود المفروضة على العمل المصرفي بينها، بغرض توفير درجة أكبر من المنافسة السليمة في عمل هذه البنوك العالمية.

ولكن الجديد الذي لم يكن متوقعا، هو أن هذه القيود على البنوك لم يعد ينظر إليها باعتبارها مجرد اتفاق بين الدول الصناعية العشر، بل أصبح ينظر إليها باعتبارها معيارا لسلامة النظام المصرفي. فكل دولة (حتى خارج الدول الصناعية العشر) أصبحت ترى أن عدم مراعاة هذه النسب في بنوكها الوطنية هو دليل على عدم سلامة المراكز المالية لهذه البنوك، فأصبح المجتمع المالي العالمي ينظر إلى إتباع هذه النسب باعتبارها ضمانا لسلامة المالية للبنوك. والأخطر من ذلك هو أن مؤسسات التمويل الدولية والبنوك العالمية، أصبحت تعتبر أن كفاية رأس المال كما حددتها لجنة بازل هو ما يمثل الحد الأدنى لسلامة البنوك. وبالتالي أصبحت تتحدد الجدارة الائتمانية، والقدرة على الاقتراض للدول وفقا لمدى التوافق مع هذه المعايير، وترتب على ذلك أن تحول دور لجنة بازل للرقابة على البنوك من مجرد لجنة تجمع ممثلي للبنوك المركزية الصناعية إلى نوع من الرقيب العالمي على سلامة العمل المصرفي.

وقد ميز إتفاق بازل في عام 1988، بين القروض والتسهيلات التي تمنح لحكومات الدول أو البنوك العاملة في دول منظمة التعاون الاقتصادي (وهي الدول الصناعية)، وبين القروض والتسهيلات لغير هؤلاء من خارج هذه المنظمة. فالقروض والتسهيلات التي تمنح

² يقصد بالتنظيم غير الرسمي: التنظيم الذي لا يكون وليد اتفاق أو معاهدة دولية وإنما هو مجرد تفاهم بين بنوك الدول الصناعية على تنسيق المواقف في ميدان ممارسة مهنة البنوك بأكبر قدر من الحرفه.

لدول وبنوك دول تلك المنظمة تعتبر قروضا وتسهيلات خالية من المخاطر، ولذلك فإنه لا يشترط فيها الاحتفاظ بأية نسبة من رأس المال كضمان. وبالنسبة لباقي القروض والتسهيلات للأفراد أو المشروعات فإن الاتفاق يتطلب من البنوك أن تحتفظ بنسبة 8% من رأس المال. بمعنى أن البنوك تستطيع أن تقرض للأفراد والمشروعات ما يعادل 12 ضعفا تقريبا من رأس مالها، ولا يجوز أن تقرض ما يجاوز ذلك إلا بعد زيادة رأس المال.

ونظرا لأن هذا الاتفاق صدر في عام 1988، في وقت كانت فيه الدول النفطية مؤثرة في الأسواق المالية. فقد وافق واضعو اتفاق بازل في ذلك الوقت على إضافة السعودية (حكومة وبنوك) إلى دول منظمة التعاون الاقتصادي وإعطائها نفس المعاملة. وفي جويلية 1994، تم الاتفاق على استبعاد أي دولة من هذه المنظمة لمدة 5 سنوات 3 إذا قامت بإعادة جدولة ديونها الخارجية.

برز استخدام كفاية رأس المال في منتصف القرن الماضي بمعادلة بسيطة تعبر عن العلاقة بين رأس المال والودائع، ثم تطور لاحقا بقيام لجنة بازل للإشراف والرقابة المصرفية بإعداد معيار بازل 1 والذي اشتمل على وضع قواعد وأسس موحدة على مستوى العالم لقياس كفاية رأس المال، من خلال تحديد العلاقة بين رأس المال المصرفي والموجودات (المنووحة) الخطرة المرجحة داخل وخارج الميزانية. وحددت نسبته بـ 8%، وطبقته المصارف العاملة في أكثر من 100 دولة.

رأس المال

معيار كوك4=

الأصول الخطرة المرجحة

- يطبق معيار كوك اعتبارا من 1993/1/1؛

- يجب أن يكون رأس المال المرجح أكبر من أو يساوي 8% بالنسبة للمخاطر المرجحة.

³ طارق عبد العال حماد: التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، الجزء الأول، ص126، مصر، 2003.

⁴ ماهر الشيخ حسن: قياس ملاءة البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، ص9، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

2.1. العناصر المكونة لرأس المال

تم الاتفاق في إطار مباحثات لجنة بازل على تقسيم رأس المال المصرفي إلى شريحتين (رأس مال أساسي و رأس مال تكميلي)، وذلك لأهداف رقابية وإشرافية.
أ- رأس المال الأساسي: ويتكون من:

- حقوق المساهمين؛
 - الإحتياطيات المعلنة والاحتياطيات العامة والقانونية؛
 - الأرباح غير الموزعة أو المحتجزة، وعند حساب كفاية رأس المال تستبعد الشهرة؛
 - الإستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية التابعة؛
 - الإستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك.
- ب- رأس المال المساند أو التكميلي: ويشمل:
- إحتياطيات غير معلنة، إحتياطيات إعادة التقييم واحتياطيات مواجهة ديون متعثرة؛
 - الإقراض متوسط الأجل من المساهمين؛
 - الأوراق المالية (الأسهم و السندات القابلة للتحويل إلى أسهم).
- كما تجدر الإشارة أنه تفرض قيود على رأس المال المساند:
- أن لا يتعدى رأس المال المساند 100% من عناصر رأس المال الأساسي؛
 - إخضاع احتياطيات إعادة التقييم إلى خصم نسبة 55% من قيمته؛
 - أن يكون الحد الأقصى للمخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر غير محددة 1,25% من الأصول و الالتزامات العرضية (أي خارج الميزانية) الخطرة مرجحة بأوزان؛
 - أن يكون الحد الأقصى للقروض المساندة 50 % من رأس المال الأساسي بهدف عدم تركيز الاعتماد على هذه القروض.

وبغية تنفيذ المعايير الدولية الجديدة لكفاية رأس المال المصرفي، فقد تم ترجيح الموجودات المصرفية بأوزان مخاطر. وبالتالي فإن تقوية قاعدة كفاية رأس المال سوف تعتمد على مقدار الموجودات الخطرة المرجحة في الميزانية العمومية لأي مصرف.

3.1. ترجيح الأصول والالتزامات

يختلف الوزن الترجيحي باختلاف الأصل من جهة، وكذلك باختلاف الملتزم بالأصل (أي المدين) من جهة أخرى. فنجد أن الأصول تدرج عند حساب معيار كفاية رأس المال من خلال أربعة أوزان هي: 0%، 20%، 50%، 100%. شملت بنود داخل وخارج الميزانية.

أ- المخاطر المتعلقة بالميزانية⁵:

- المخاطر المرجحة بـ 0% تتمثل في: النقدية، المطلوبات من الحكومات المركزية والبنوك المركزية والمطلوبات بضمانات نقدية وبضمان أوراق مالية صادرة من الحكومات، المطلوبة أو المضمونة من حكومات وبنوك مركزية في بلدان دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي؛

- المخاطر المرجحة بـ 20% تتمثل في: قروض مضمونة من بنوك التنمية الدولية وبنوك دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، النقدية تحت التحصيل؛

- المخاطر المرجحة بـ 50% تتمثل في: قروض مضمونة برهونات عقارية ويشغلها ملاكها؛

- المخاطر المرجحة بـ 100% تتمثل في: جميع الأصول الأخرى بما فيها القروض التجارية، مطلوبات من قطاع خاص، مطلوبات من خارج منظمة دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، والتي بقي على استحقاقها ما يزيد عن عام، مطلوبات من شركات اقتصادية للقطاع العام، مساهمات في شركات أخرى، جميع الموجودات الأخرى.

ب- المخاطر المتعلقة بالأصول خارج الميزانية:

أما معاملات الترجيح للتعهدات خارج الميزانية فهي كالتالي⁶:

- المخاطر المرجحة بـ 20% تتمثل في: بنود مرتبطة بمخاطر قصيرة الأجل مثل فتح القروض المستندية (الاعتمادات المستندية)؛

- المخاطر المرجحة بـ 50% تتمثل في: بنود مرتبطة بفتح القروض المؤكدة الممنوحة للعملاء والتي تفوق فيها المدة الأولية السنة، الكفالات والضمانات الأخرى الممنوحة للعملاء (عدا ضمانات التسديد)، تسهيلات التمويل القابلة للتجديد، الاتفاقات الأخرى لإعادة التمويل الممنوحة لمؤسسات القرض والتي تفوق فيها المدة الأولية السنة؛

⁵ سليمان ناصر: النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية-واقع وتحديات، ص290، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، أيام 14 و 15 ديسمبر 2004.

⁶ طارق عبد العال حماد: مرجع سبق ذكره، ص136.

- المخاطر المرجحة بـ 100% تتمثل في: المقابل الممنوح لمؤسسات القرض على المخاطر المتعلقة بمؤسسات قرض أخرى، ضمانات تسديد القروض الموزعة من طرف مؤسسات القرض الأخرى، الموافقة أو الإلتزام بالتسديد، ... أي بمعنى الضمانات العامة للقروض.

4.1. التوريق وتسيير رأس المال

تتمثل ميزة التوريق في كونه وسيلة للتوفير في رأس المال، بهدف مواجهة الضغوطات القانونية. في الواقع نبدل في ميزانية الأصول الأكثر ترجيحاً (مثل قروض الإستهلاك أو قروض العقارات) بأصول سائلة وبالتالي بترجيح صفري، فهي بذلك تسمح بإعادة توازن الأصل \ رأس المال. غير أن للتوريق تكلفة، فبتنازلنا عن الأصول، سنتنازل بالتالي عن العوائد؛ أي عن المردودية الناتجة عن هذه الأصول. وهكذا فمن الضروري إعداد موازنة بين التكلفة \ المزايا لعملية التوريق. فإذا ما أدت عملية التوريق إلى تراجع المردودية بالرغم من التوفير في رأس المال المحقق، فهذا معناه أن عملية التوريق لا تمنح لنا إمكانية حقيقية لتسيير رأس المال أو حقوق الملكية.

من هذا المنطلق، فالأصول التي تورق قبل غيرها هي تلك الأصول التي لا تمنح مردودية كافية بالنسبة لرؤوس الأموال القانونية المستهلكة، فمنتوج التوريق سيخصص بالتالي لأصول أكثر مردودية. فهذه الطريقة ترفع المؤسسة من مردودية رأس المال، وتحسن كذلك في نسبة الملاءة.

وكمثال⁷ على تأثير التوريق على رأس المال، نفترض أن لدى بنك الميزانية التالية:

الموجودات

قروض : 100

المطالب

رأس المال : 7

ديون : 93

⁷ J. BESSIS : Gestion des risques et gestion actif passif des banques, dallos, P 275, 1995.

فإذا ما افترضنا بأن القروض مرجحة بـ 100%، فالبنك سيحقق نسبة تقدر بـ
 $7 = 100 \times 100 \div 100\%$

في هذه الحالة، البنك لا يحترم الحد الأدنى القانوني الذي يمثل 8%، أي إلزامية 8 مليار
 من رأس المال (8% × 100 مليار).

نفرض الآن أن المؤسسة تقرر توريق 87 مليار من القروض، وكنتيجة لهذه العملية
 تكون ميزانيتها كالتالي:

الموجودات

قروض: 87

سيولة: 13

المطالب

رأس المال: 7

ديون: 93

فمطلبات المؤسسة من رأس المال، ما يقارب سوى 7 مليارات (أي 8% × 87 مليار)، أي
 اقتصاد لـ 1 مليار من رأس المال.

نسبة الملاءمة تصبح إذا: $8 = 87 \times 100 \div 7\%$

2. تعديل نسبة كوك وتأثيراتها على التوريق

يؤدي إصلاح نسبة كوك إلى تعديل المعالجة الإحترازية للتوريق. فمن هذا المنظور صدر
 عن لجنة بازل توجيهات ومقاربات مختلفة يمكن الأخذ بها حسب إجراءات التوريق في حد
 ذاتها، إحداها تسمى "معيارية" وأخرى "ذاتية".

فبالنظر إلى أسلوب القياس الذي اقترحتة لجنة بازل عام 1988، يمكن القول أن
 اللجنة حاولت تقديم أسلوب قياس ينسجم مع تعريف الملاءة، وهي إحتمالية إعمار
 البنك. إلا أن أسلوب القياس هذا واجه عدة مشاكل دفعت إلى إجراء تعديلات مهمة عليه
 كان أبرزها إضافة مخاطر السوق 8 في عام 1996 لمقام النسبة، وإلى العمل أخيراً على

⁸ عبد الحميد عبد المطلب: العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، ص96، الإسكندرية، مصر، 2001.

تعديله بشكل جوهري، من خلال المعيار الجديد للملاءة (كفاية رأس المال)، أو ما يسمى بازل 2 والذي سنتحدث عن أبرز ملامحه.

1.2. تعديلات اتفاقية بازل

انصب الكثير من عمل اللجنة على تشكيل إطار "كفاية رأس المال" في قطاع البنوك. ففي سنة 1988 م، قدمت لجنة بازل نظماً لقياس رأس المال عرف باسم "اتفاقية بازل لرأس المال"، التي دعت إلى تحديد وتطبيق إطار لقياس "مخاطر الائتمان" بحد أدنى نسبته 8% من رأس المال حتى نهاية 1992 م. وقد تمت الاستعاضة عن اتفاقية بازل لعام 1988 م باتفاق جديد لكفاية رأس المال في 1999 م مكون من ثلاثة محاور أساسية هي:

1- أولاً: يمثل الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال؛

2- ثانياً: يمثل عملية المراجعة الرقابية؛

3- ثالثاً: يمثل انضباط السوق.

وقد خضع اتفاق 1999 م كذلك لعمليات مراجعة أخرى بعد مشاورات مكثفة وتفاعلات مع البنوك ومجموعات أخرى في هذه الصناعة، مما نتج عنه إطاراً دولياً منقحاً لرأس المال. وهو ما يعرف باسم "بازل 2" أو نسبة ملاءة "MG Donough".

2.2. الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل 2

بدأ الإعداد لاتفاقية بازل 2 في عام 2001، أين تقدمت لجنة بازل برئاسة MG Donough (وهو رئيس البنك الاحتياطي الفدرالي بنيويورك) بمقترحات جديدة أكثر تحديداً وتفصيلاً حول الإطار السابق لمعدل الملاءة المصرفية⁹، وطلبت إرسال التعليقات عليها من المعنيين والمختصين والهيئات (ومنها صندوق النقد الدولي). وقد استمر الباب مفتوحاً لتلقي التعقيبات والملاحظات لتصدر الاتفاقية بشكلها النهائي في منتصف عام 2006، على أن يبدأ التطبيق في عام 2007.

⁹ Horizons Bancaires -Crédit Agricole- : Système bancaire Ratio de solvabilité - la réforme annoncée, problème économiques, PP 30-32, Hebdomadaire N°2.785, mercredi 20 novembre 2002.

تقوم الاتفاقية الجديدة على ثلاث ركائز، هي: المستلزمات الدنيا لرأس المال (وهو المبدأ الوحيد الذي تضمنته بازل 1)، ومراجعة السلطات الرقابية، ومراقبة السوق.

الركائز الثلاثة لاتفاقية بازل 2:

يقوم الاتفاق الجديد على ثلاثة ركائز أساسية هي:

الركيزة الأولى: الحد الأدنى لرأس المال

تعرض الركيزة الأولى حساب رأس المال الأدنى، إذ يتعلق الأمر بحساب النسبة؛ حيث تتضمن قسمة رأس المال على قيمة الموجودات الموزونة أو المرجحة حسب درجة المخاطر (المخاطر الثلاثة وهي: المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية). ويمكن تلخيص هذا المبدأ من خلال المعادلة التالية:

رأس المال

مخاطر الائتمانية كمخاطر الائتمانية (2) المخاطر التشغيلية

يتضح من هذه النسبة أن لجنة بازل اعتمدت في الإتفاقية الجديدة مقارنة مع اتفاقية الملاء لعام 1988، منهجية أكثر شمولاً وتوسعا في تحديد المخاطر الفعلية، ومقاربة أكثر مرونة في قياس المخاطر وصولاً إلى تقرير حجم الأموال الخاصة. كما أدخلت اتفاقية بازل 2 جديداً كذلك في ناحيتين؛ أعطت من جهة أولى، حرية أكبر للبنوك في قياس مخاطرها ذاتياً، وأخذت من جهة ثانية، مخاطر التشغيل بعين الاعتبار، وهذا لم يتم اعتباره في النسبة السابقة.

أولاً- بالنسبة إلى تقييم مخاطر الإقراض:

تتيح اتفاقية بازل 2 للبنوك أن تختار بين مقاربتين: المقاربة المعيارية أو التصنيف الخارجي، حيث يتم الاعتماد على تصنيف المخاطر من قبل مؤسسات التصنيف وعلى نظام الأوزان كما أسلفنا أعلاه، ومقاربة التقويم الداخلي (Internal Ratings – Based Approach IRB) أو الذاتي من قبل البنك بصيغتها " التأسيسية أو البسيطة " (Foundation IRB) و " المتقدمة أو المتطورة " (Advanced IRB). وسيكون استخدام

¹⁰ ماهر الشيخ حسن: مرجع سبق ذكره، ص 13.

مقاربة التقييم الداخلي، مرهون بموافقة السلطات الرقابية على أساس معايير سيتم طرحها من قبل لجنة بازل. والأرجح أن الخيار الأخير سيمنح للبنوك العالمية الكبرى ذات القدرات الذاتية الكبيرة. وتفتح الاتفاقية الجديدة فيما يخص مخاطر الإقراض الباب أمام أخذ تقنيات تخفيض المخاطر بالاعتبار، بما فيها تقنيات الحماية عن طريق المشتقات أو تقنيات توريق الموجودات، مع التمييز بين المنشئ والمستثمر والوسيط.

ثانياً- بالنسبة إلى المخاطر التشغيلية:

هي المخاطر الناتجة عن عدم سلامة أو فشل العمليات الداخلية، العنصر البشري، والأنظمة والأحداث الخارجية. ووفق متطلبات بازل 2 فإن هناك ثلاثة منهجيات يمكن للبنوك استخدامها لحساب حجم رأس المال إزاء المخاطر التشغيلية. تتمثل هذه المنهجيات في اعتماد، المؤشر الأساسي أو المنهج المعياري أو منهج القياس المتقدم.

أ- المؤشر الأساسي: وفق هذه الطريقة فإن على البنوك أن تحتفظ برأس مال لمواجهة مخاطر التشغيل بما يساوي متوسط نسبة ثابتة تسمى (ألفا)، من إجمالي دخل البنك لآخر ثلاثة سنوات حقق فيها البنك ربح. ولهذه الغاية فإن إجمالي الدخل هو إجمالي دخل الفوائد وغير الفوائد قبل طرح أي مخصصات أو مصروفات.

ب- المنهج المعياري: حسب هذه الطريقة يتم احتساب متطلبات رأس المال إزاء المخاطر التشغيلية، وذلك بتصنيف مصادر المخاطر حسب وحدات العمل وحسب الخدمات المصرفية المقدمة. فمثلا في حالة الخدمات المصرفية بالتجزئة المقدمة من البنوك التجارية يتم استخدام متوسط الأصول السنوية كمؤشر وتضرب بمعامل رأس المال مقداره 12%، في حين في حالة الخدمات المصرفية التجارية يكون معامل رأس المال 15%.

ج- منهج القياس المتقدم: تترك للبنوك حرية احتساب متطلبات رأس المال وفق برامج إحصائية توافق عليها السلطات الرقابية.

الركيزة الثانية: مراجعة السلطات الرقابية

تتطلب عملية المراجعة من السلطات الرقابية، التأكد من أن كل بنك لديه إجراءات داخلية متينة من أجل تقييم كفاءة رأس المال، مبني على تقييم مفصل للمخاطر لديه. ولقد شدد الإطار الجديد على أهمية أن تكون إدارة البنك تعمل على تطوير عملية التقييم

الداخلية لكفاية رأس المال¹¹ ، وتضع أهداف لحجم رأس المال يتماشى مع مخاطر البنك وبيئة الرقابة لديه.

إن مسؤولية السلطات الرقابية تتمثل في تقييم الكيفية التي يقيم بها البنك احتياجاته من رأس المال مقارنة مع المخاطر.

وفي هذا الخصوص تقترح لجنة بازل أربعة مبادئ رئيسية للمراجعة الرقابية¹² وهي:

1- أن تتوفر لدى البنوك الوسيلة المناسبة لتقييم مدى كفاية رأس المال مقارنة بحجم المخاطر، وكذلك وجود إستراتيجية للإبقاء على مستويات كافية من رأس المال؛

2- على السلطات الرقابية أن تقوم بتقييم ومراجعة النظم الداخلية المتوفرة لدى البنوك فيما يتعلق بتقييم رأس المال لديها. وكذلك ما لديها من استراتيجيات، والوقوف على مدى مقدرة البنوك على مراقبة وضمان التقيد بالنسب المفروضة من السلطات الرقابية؛

3- على البنوك أن تحتفظ بنسب رأس مال تزيد عن الحد الأدنى المقرر، وأن يكون لدى السلطات الرقابية الحق في الطلب من البنوك الاحتفاظ برأس مال يزيد عن الحدود الدنيا المقررة؛

4- على السلطات الرقابية التدخل في مراحل مبكرة لمنع انخفاض رأس المال عند الحد الأدنى المقرر لمواجهة مخاطر البنك، وأن تطلب من البنك إجراءات تصحيحية فورية إذا لم يتم الاحتفاظ برأس مال كاف.

الركيزة الثالثة: ضوابط السوق

تتمحور الدعامة الثالثة حول مدخل ضوابط السوق من خلال زيادة الإفصاح من قبل البنوك، عن معيار كفاية رأس المال وأنواع المخاطر وحجمها والسياسة المحاسبية المتبعة لتقييم البنك لأصوله والتزاماته وتكوين المخصصات، واستراتيجياته في التعامل مع المخاطر، ونظام البنك الداخلي لتقدير حجم رأس المال المطلوب. ويهدف الإفصاح إلى تشجيع البنوك على إتباع الممارسات المصرفية السليمة.

¹¹ Grégory Vanel : Bâlle2 ou la mise en place d'une régulation bancaire à l'efficacité équivoque, ECONOMIE & SOCIETE Revue Spécialisée, éditée par le Laboratoire de recherche Grand Maghreb : Economie et Société, PP39-54, Université Mentouri Constantine, N°4/2006, 2006.

¹² إبراهيم الكراسنة: أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، أوراق صندوق النقد العربي-معهد السياسات الإقتصادية، ص14، أبو ظبي، مارس 2006.

- 1- إن الإفصاح يجب أن يتم بشكل نصف سنوي على الأقل متضمنا الآتي¹³:
 - 1- تركيبة رأس المال؛
 - 2- المخاطر وتقييمها (مخاطر الإقراض، مخاطر السوق، ومخاطر العمليات)؛
 - 3- شرح نظام التصنيف؛
 - 4- تفاصيل عن قطاعات الصناعة، مواعيد الاستحقاق، حجم الديون المتعثرة، مخصصات الديون المشكوك فيها والمخصصات؛
 - 5- الهيكل التنظيمي لوظائف إدارة مخاطر الائتمان وتعريفها؛
 - 6- تفصيل للمحافظة في ضوء التصنيف لكل قطاع؛
 - 7- أساليب تقليل المخاطر، معالجة الضمانات.

في ضوء ما تقدم يمكن القول بأن من أبرز ملامح المعيار الجديد لكفاية رأس المال هو توفر مجموعة من البدائل لقياس كل نوع من أنواع مخاطر القرض، التي يمكن للبنك اعتمادها، والتي سنحاول إبرازها من خلال عرض قواعد الحذر الجديدة المتعلقة بالتوريق.

3.2. قواعد الحذر الجديدة المتعلقة بالتوريق

بدأت القواعد الأولى المتعلقة بمعالجة التوريق في شهر أكتوبر 2001، من خلال نشر لـ "ورقة عمل لمعالجة أصول التوريق" " Working Paper on Treatment of Assets " "Securitisations". ففي 2003، حررت اللجنة آخر وثيقة بخصوص هذا الموضوع. غير أن هذه الوثيقة تعرضت لانتقاد عميق من طرف سلطات البنوك نفسها، والتي اشترطت بالتالي بعض التعديلات. وهكذا، في 26 جوان 2004، نشرت اللجنة طبعها الأخيرة والتي تصف منهجيات مرتكزة على المقاربة المعيارية ومقاربة التصنيفات الداخلية لمستلزمات رأس المال المتعلق بخطر القرض.

أ- التوريق والمقاربة المعيارية:

إن المدخل المعياري يتمحور حول تحديد مخاطر كافة الموجودات والمراكز خارج الميزانية للخروج بمجموعة لقيم الموجودات المرجحة بالمخاطر. فمثلا وزن مخاطر مرجح 100%، يعني أن المعرض للمخاطر قد تم اعتباره بالكامل لاحتساب الموجودات الخطرة المرجحة؛ والتي تعني إذا تم ترجمته إلى رأس مال، فإنه يساوي نسبة 8% من قيمته. كذلك وزن

¹³ نفس المرجع، ص15.

مخاطر مرجح بنسبة 20% سيؤدي إلى متطلبات رأس مال بمقدار 1,6%.
وعادة تحسب نسبة كفاية رأس المال حسب المعادلة 14 التالية:

$$\text{متطلبات رأس المال} = \text{الموجودات المرجحة بالمخاطر} \times 8\%$$

$$\text{الموجودات المرجحة بالمخاطر} = \text{المركز} \times \text{وزن المخاطر}$$

لقد عدلت لجنة بازل 2 جذريا نظام الأوزان. فلم تعد الأوزان تعطى حسب هوية المقترض (الدولة، المؤسسات، البنوك). بل باتت مرتبطة بدرجة التصنيف الممنوحة للديون من قبل مؤسسات التصنيف العالمية، حسب معايير محددة فصلتها هذه اللجنة. ويترتب على هذا التعديل لنظام الأوزان، أن قروض المؤسسات والمصارف يمكن أن تحظى بتصنيف أفضل، وبالتالي بوزن مخاطر أفضل من تلك المعطاة للدولة (أي لم تعد مخاطر المؤسسات حكما تحت سقف المخاطر السيادية).

والجدول التالي يبين أوزان المخاطر والتصنيف الخارجي الذي سيتم اعتباره عند احتساب نسبة كفاية رأس المال.

جدول (1.2): سلم التريجيات المطبقة على الأنواع الرئيسية للقروض.

الوحدة: %

| الشريحة | AAA إلى AA- | A+ إلى A- | BBB+ إلى BBB- | BB+ إلى B- | أقل من B- | غير مصنف |
|--------------------|-------------------|-----------------|---------------------|------------------|--------------|----------|
| ديون حكومة | 0% | 20% | 50% | 100% | 150% | 100% |
| حصص التوريق | 20% | 50% | 100% | 150% | | |
| البنوك (خيار أول) | 20% | 50% | 100% | 100% | 150% | 100% |
| البنوك (خيار ثاني) | 20% | 50% | 80% | 100% | 150% | 50% |

¹⁴ إبراهيم الكراسنة: المرجع السابق، ص7.

| الشريحة | AAA إلى AA- | A+ إلى A- | BBB+ إلى BBB- | BB+ إلى BB- | أقل من BB- | غير مصنف |
|----------------|-------------------|-----------------|---------------------|-------------------|---------------|----------|
| الشركات | %20 | %50 | %100 | %100 | %150 | %100 |
| عقارات (سكن) | | %50 | %50 | | | |
| عقارات (تجاري) | | %100 | %100 | | | |

خيار أول: يسند للبنوك معامل ترجيح البلد الذي تتواجد به.

خيار ثاني: معامل الترجيح المطبق مرتبط فقط بتصنيف البنك نفسه.

Source : Thierry. Granier, Corynne. Jaffeux : La Titrisation -aspect juridique et financier, Economica, P 172, Paris, 2004

من الجدول أعلاه، يلاحظ أن الأوزان الترجيحية تعتمد بالدرجة الأولى على التصنيف. ففيما يخص مؤسسات الأوراق المالية، فإنها ستعامل على أنها بنوك. أما بالنسبة إلى ديون البنوك اتجاه الحكومات فإن لجنة بازل تقترح أن يتم اعتماد التصنيف التصديري لهذه الحكومات. أما عن وضع ما يسمى الحد الأدنى للدول فلا ترغب اللجنة بوضعه، وبالتالي فإن الديون اتجاه البنوك والشركات التي لها تصنيف أعلى من الدولة الأم، يمكن أن يكون لها معاملة تفضيلية من حيث وزن المخاطر على أن لا يقل عن 20%. أما بالنسبة للشريحة التي عليها وزن مخاطر 150% فهي تتضمن الديون التي مضى عليها أكثر من 90 يوم 15. فبالنسبة للإصدارات المورقة، يمكن أن يظهر ترجيح الخطر أكثر ملاءمة بالنسبة للبنوك بشرط أن لا يمس الخطر الاقتصادي الإجمالي. وبالإعتماد على الجدول رقم (2.2)، نلاحظ بأن معامل ترجيح الأوراق المالية المسندة إلى أصول (ABS) ينتقل من 100% إلى 20% حينما يستفيدون من تقييم (تصنيف) على الأقل يساوي إلى AA-، ومن 100% إلى 50% عندما يصنفون في التصنيف A.

جدول (2.2): مقارنة معاملات ترجيحات المخاطر

¹⁵ Thierry. Granier, Corynne. Jaffeux : La Titrisation -aspect juridique et financier, Economica, P 172, Paris, 2004.

إقتراح لجنة بازل جوان 1999

الوحدة : %

| غير مصنف | أقل من BB- | BB+ إلى BB- | BBB | A | AAA إلى AA- | |
|----------|------------|-------------|------|-------|-------------|------------------------|
| %100 | %100 | %100 | %100 | %100 | %100 | ABS الوضعية الحالية |
| | | %150 | %100 | %50 | %20 | ABS إصلاح BRI |
| | | %50 ↑ | ← | %50 ↓ | %80 ↓ | التغير |

Source : Thierry. Granier, Corynne. Jaffeux : La Titrisation -aspect juridique et financier, op.cit, P 172.

إن التغيرات المفروضة على البنوك التجارية من طرف اللجنة البنكية، بالنسبة للأنظمة السابقة هي بالطبيعة تؤدي إلى زيادة حجم ABS لأنها تتطلب تجنيد لرؤوس الأموال أقل من الذي يمكن أن يكون في الماضي؛ فعلى سبيل المثال، بالنسبة للتصنيف من AAA إلى AA-، كان الترجيح فيما سبق يقدر بـ 100% ثم انتقل فيما بعد إلى 20%. نفس الشيء بالنسبة للتصنيف من A+ إلى A-، فالترجيح ينخفض بـ 50% (ينتقل من 100% إلى 50%). وفي الأخير نلاحظ أن هذا الإصلاح يعاقب الأصول الأكثر تدني من حيث التصنيف، لأن الترجيح سيساوي 150% إذا ما كان التقييم متواجد ضمن الصنف BB- إلى B-. وبالتالي يكون التوريق أكثر تكلفة بالنسبة للبنوك المتنازلة عن تلك الأصول.

ب- مقارنة التصنيف الداخلي:

لقد جاء اتفاق بازل 2 لإضفاء المزيد من الاحتكام لتقدير البنوك لمخاطر الإقراض، فمن خلال تعامل البنوك المستمر في الأسواق تكون أقدر على تحديد هذه المخاطر، وذلك

مقارنة بالتقدير الجزافي للجنة بازل. ومن هنا فإن الاتجاه العام للجنة بازل هو حفز البنوك على وضع برامج داخلية لتقدير المخاطر وفقا لنظرة السوق¹⁶. وفي نفس الوقت فإن الاتفاق الجديد يوجه أيضا البنوك الصغيرة والمتوسطة (وخاصة في الدول النامية)، وغير القادرة على تطوير مثل هذه البرامج إلى الاعتماد في تقدير مخاطرها على المقاربة المعيارية (على مؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية).

وبموجب مبدأ التصنيف الداخلي، على البنوك أن تقسم مخاطر الإقراض لديها تحت البنود التالية¹⁷:

- شركات كبيرة ومتوسطة الحجم؛
- بنوك؛
- حكومات؛
- قروض التجزئة، القروض الإستهلاكية والقروض العقارية؛
- تمويل المشاريع؛ وبشكل رئيسي القروض العقارية التجارية والمشاريع الفردية.

حيث يسمح لتلك البنوك باستخدام نظام التصنيف الداخلي لديها لتقييم مقدرة المقترض سواء كان شركات، حكومات، أو بنوك بشرط استخدام أسلوب صارم ومعايير إفصاح. وهناك أربعة مكونات للمخاطر مستفاد من نظام التصنيف الداخلي والتي لها أثر على أوزان المخاطر¹⁸:

- احتمال تخلف العميل عن الدفع؛
- الخسائر المحتملة في ظل تخلف العميل عن الدفع؛
- حجم الديون عند تخلف العميل عن الدفع؛
- موعد إستحقاق العملية.

¹⁶ François Veverka : Réforme du Ratio Cooke -Le nouveau rôle des agences de Rating-, Problèmes économiques, PP44-47, bimensuel N°2.854, mercredi 23 juin 2004.

¹⁷ إبراهيم الكراسنة: مرجع سبق ذكره، ص9.

¹⁸ نفس المرجع، ص9.

مع ملاحظة أنه بإمكان البنوك أن تعتمد في حساب احتمال التخلف عن الدفع، إما على خبرتها في هذا المجال أو الإستعانة بنماذج إحصائية معدة لهذه الغاية¹⁹. فمثلا إذا كان احتمال الدفع 2%، يعني ذلك أنه من كل 100 مرة، فإن العميل سيتعثّر مرتين.

يتضح من العرض المقدم أن صناعة البنوك، وما تتطلبه من مبادئ للإدارة والرقابة عليها قد عرفت تطورا كبيرا خلال ربع القرن المنصرم. وقد لعبت لجنة بازل للرقابة على البنوك دورا رائدا في تقنين العديد من هذه التطورات، وكانت إتفاقية بازل 1 هي البداية لذلك. وقد بدأت هذه الإتفاقية بوضع حدود دنيا لرأس المال، وكذا قواعد الحذر الجديدة المتعلقة بالتوريق.

ويمكن أن نلاحظ أن تطور معايير كفاية رأس المال في البنوك، إنما كان إنعكاسا للإحساس المتزايد بأن القضية الأساسية في إدارة البنوك هي قضية إدارة المخاطر. والتي يتم فيها إستخدام تقنية التوريق كأحد التقنيات المتطورة، وهو ما سنحاول تفصيله في المحور الموالي.

المحور الثاني: دور التوريق كأداة لتسيير المخاطر البنكية

إن التطور التقني المطرد في الصناعة المصرفية أدى إلى زيادة الخدمات المصرفية المقدمة من قبل البنوك وتنوعها، وزيادة تعقيد العمليات المصرفية في سوق سمته المنافسة الشديدة. ولقابلة هذا التطور والمخاطر المرتبطة به أصبح من الضروري مراقبة مستوى المخاطر التي تحيط بالعمل المصرفي، ووضع الإجراءات الرقابية اللازمة للسيطرة على الآثار السلبية لهذه المخاطر وإدارتها بطريقة سليمة. ولتحقيق هذا الهدف تلجأ بعض البنوك إلى إستخدام عدة وسائل، من بينها تقنية التوريق التي قد ينجم عنها هي الأخرى بعض الأنواع

¹⁹ نفس المرجع، ص10.

من المخاطر. وهكذا يكون من الضروري تبيان طبيعة المخاطر البنكية والمخاطر المرتبطة بالتوريق، بالإضافة إلى وصف تقنيات الحماية التي يمكن إستعمالها لتغطية كل هذه المخاطر.

1. المخاطر المرتبطة بالبنوك التجارية

إن غالبية المخاطر التي تواجهها البنوك التجارية مرتبطة بشكل أساسي بنشاطات الإقراض والاقتراض، أو القيام بوظيفة الوساطة المالية. ويمكن تعريف المخاطر بأنها احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها، أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين. كذلك يمكن تقسيم المخاطر التي تتعرض لها البنوك إلى نوعين رئيسيين هما: المخاطر المالية، ومخاطر العمليات 20 (المخاطر التشغيلية)، وبالنسبة للبنوك التي تتعامل خارج حدودها يمكن أن نضيف إلى ذلك المخاطر الدولية.

وفيما يلي شرحا موجزا لهذه المخاطر.

1.1. المخاطر المالية

تتضمن جميع المخاطر المتصلة بإدارة أصول وخصوم البنك، وهذا النوع من المخاطر يتطلب رقابة وإشرافاً مستمرين من قبل إدارات البنوك وفقاً لتوجه وحركة السوق والأسعار والعمولات والأوضاع الإقتصادية والعلاقة بالأطراف الأخرى ذات الصلة، فعن طريق أسلوب إدارة هذه المخاطر تحقق البنوك ربحاً أو خسارة. ومن أهم أنواع المخاطر المالية.

أ- مخاطر السيولة:

وتتمثل هذه المخاطر في عدم قدرة البنك على سداد الإلتزامات المالية عند استحقاقها، والبنك الذي لا يستطيع الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل تكون البداية لحدوث ظاهرة العجز الذي إذا استمر يمكن أن يؤدي إلى إفلاسه.

ب- مخاطر التضخم:

وهي المخاطر الناتجة عن الارتفاع العام في الأسعار، ومن ثم انخفاض القوة الشرائية للعملة. ومن المقاييس الشائعة لقياس مستوى التضخم، الأرقام القياسية لأسعار السلع

²⁰ منير إبراهيم هندي: الفكر الحديث في إدارة المخاطر - الهندسة المالية بإستعمال التوريق والمشتقات- الجزء الأول: التوريق، منشأة المعارف، ص 5، الاسكندرية، 2003.

الإستهلاكية. وعادة ما يقاس التضخم على أساس شهري 21، وذلك بإيجاد نسبة التغير في الأسعار بين شهرين متتاليين. ولإيجاد المعدل السنوي يضرب الناتج في 12. وكما يبدو فإن مخاطر التضخم هي نوع من المخاطر العامة أي المنتظمة 22.

ج- مخاطر تقلبات أسعار الصرف:
وهي المخاطر الناتجة عن التعامل بالعملات الأجنبية، وحدث تذبذب في أسعار العملات. الأمر الذي يقتضي إلما كالملا، ودراسات وافية عن أسباب تقلبات الأسعار.

د- مخاطر أسعار الفائدة:

وهي المخاطر الناتجة عن تعرض البنك للخسائر نتيجة تحركات معاكسة في أسعار الفوائد في السوق، والتي قد يكون لها تأثير سلبي على إيرادات البنك ورأسماله 23. لذا تصنف ضمن المخاطر العامة أو المنتظمة، أي أنها مخاطر تصيب كافة الإستثمارات بصرف النظر عن طبيعة وظروف الإستثمار ذاته. وكقاعدة عامة فإنه مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، كلما ارتفعت مستويات أسعار الفائدة في السوق، انخفضت القيمة السوقية للأوراق المالية المتداولة، والعكس صحيح.

ه- مخاطر الإقراض (المخاطر الائتمانية):

يعتبر هذا النوع من المخاطر من أكثر الأنواع التي تواجهها البنوك التجارية، بحيث تظهر هذه المخاطر عندما يتخلف المقرض عن سداد القرض في التاريخ المحدد. ويذكر أن مخاطر الإقراض موجودة في نشاطات البنك، سواء كانت داخل الميزانية أو خارج الميزانية.

²¹ منير إبراهيم هندي: الفكر الحديث في مجال الإستثمار، ص247، الإسكندرية، الدار الجامعية، 1996.

²² المخاطر المنتظمة أو المخاطر غير القابلة للتوزيع: هي ذلك الجزء من المخاطر الذي تسببه عناصر تؤثر على السوق ككل، وبالتالي لا يمكن التخلص منه من خلال التنوع. لأنه يؤثر على كل الشركات في نفس الوقت. أما المخاطر غير المنتظمة أو المخاطر القابلة للتوزيع: فهي المخاطر التي تسببها عناصر خاصة بالشركة، وبالتالي يمكن التخفيض من حدتها من خلال التنوع، لأن أي تأثيرات سلبية على شركة قد تقابلها تأثيرات إيجابية على شركة أخرى.

²³ منير إبراهيم هندي: الفكر الحديث في مجال الإستثمار، مرجع سبق ذكره، ص247.

ومن المعروف أن البنوك التجارية غالباً ما تمنح القروض مقابل ضمانات معينة، وبعد مرور فترة من الزمن قد تنخفض قيمتها، وهذا يعتبر من المشاكل أو المخاطر التي تواجهها في هذا المجال. وتقليل درجة تأثير هذا النوع من المخاطر يكون من خلال التنوع، لكن لا يمكن إزالتها بالكامل بسبب أن جزءاً منها (التخلف عن السداد) يكون مرتبطاً بمخاطر السوق.

و- مخاطر السوق:

تنشأ هذه المخاطر نتيجة الاتجاهات الصعودية والنزولية التي تطرأ على سوق رأس المال، لأسباب اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية ... في الدولة، أو في دول أخرى تربطها بالدولة المعنية علاقات وثيقة. ولا يمكن تجنب هذا النوع من المخاطر عن طريق التنوع، ويمكن مواجهة الخسائر الناتجة عنه عن طريق التغطية لهذه الخسائر. ومخاطر السوق يمكن أن تأخذ أشكالاً متعددة، فعلى مستوى البنوك التجارية يمكن أن تظهر نتيجة التقلبات في معدلات الفائدة وقيمة العملات ونتيجة التقلبات في أسعار الأدوات المالية.

ي- مخاطر السمعة:

وهو احتمال انخفاض إيرادات البنك أو بعض عملائه، نتيجة لترويج إشاعات سلبية عن البنك ونشاطاته، وتنشأ هذه المخاطر نتيجة لفشل البنك في إدارة أحد، أو كل أنواع المخاطر التي تم ذكرها، والسمعة عامل مهم للبنك، حيث أن طبيعة الأنشطة التي تؤديها البنوك تعتمد على السمعة الحسنة لدى العملاء.

2.1. المخاطر التشغيلية

هي المخاطر الناجمة عن ضعف في الرقابة الداخلية، أو ضعف في العنصر البشري والأنظمة، أو حدوث ظروف خارجية. إن مخاطر الخسارة الناتجة عن احتمال عدم كفاية أنظمة المعلومات، الفشل التقني، مخالفة أنظمة الرقابة، الإختلاس، الكوارث الطبيعية، جميعها تؤدي إلى خسائر غير متوقعة.

ويمكن تحديد أنواع المخاطر التشغيلية المتعلقة بأحداث معينة والتي تنطوي على احتمال التسبب في خسارة كبيرة، منها على سبيل المثال ما يلي²⁴:

أ- الإحتيال المالي (الإختلاس):

تعتبر الإختلاسات المالية من أكثر أشكال الإختلاس شيوعاً، وهي تمثل معظم الخسائر التي تتعرض لها البنوك نتيجة حالات الإختلاس من الأموال المودعة بالمصارف، أو الشيكات من الفروع وأجهزة الصرف الآلي. وتمثل عملية استعادة تلك الخسائر الناتجة عن عمليات الإختلاس من الأمور المعقدة والصعبة، وفي بعض الأحيان تكون مستحيلة فيستدعي ذلك ضرورة تصميم برامج الكشف عن هذه الحالات ووضع إجراءات تكون أكثر فعالية لتقليل احتمالية حدوثها، بحيث تكون كلفة هذه الإجراءات لا تزيد بأي حال من الأحوال عن تكلفة محاولة استعادة المبالغ المختلسة.

ب- التزوير:

إن خسائر العمليات الناتجة عن التزوير تتمثل في تزوير الشيكات المصرفية، أو تزوير الأوراق المالية القابلة للتداول، مثل: خطابات الاعتماد، أو تزوير الوكالات الشرعية نتيجة عدم قدرة الموظفين العاملين في البنوك على التأكد بصورة كافية من صحة المستندات المقدمة إليهم من العملاء قبل البدء في الدفع.

ج- السرقة والسطو:

إن الاستخدام المتزايد لمعايير السلامة الأمنية من قبل البنوك، أدى إلى تخفيض حالات السرقة والسطو. هذا وتزداد حالات السرقة والسطو مع تزايد حالات جرائم تعاطي المخدرات والمتاجرة فيها، والتي تعتبر غير منتشرة إلى حد كبير في الدول العربية بعكس الدول الأخرى.

د- الجرائم الإلكترونية:

²⁴ صندوق النقد العربي: إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية إحتساب المتطلبات الرأسمالية لها، ورقة عمل معتمدة من قبل مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في إجتماعه السنوي الثامن والعشرين، ص ص8-9، جمهورية مصر العربية، سبتمبر 2004.

- تعتبر هذه الجرائم من أكثر الجرائم شيوعاً وتمثل في المجالات الرئيسية التالية:
- أجهزة الصرف الآلي؛
 - بطاقات الائتمان؛
 - نقاط البيع؛
 - عمليات الإختلاس الداخلي من خلال تواطؤ الموظفين؛
 - تبادل البيانات ألياً؛
 - عمليات الإختلاس الخارجي.

مما سبق يتضح أنه يجب أن يتوفر لدى البنك برامج معينة للتعامل مع كل هذه المخاطر، فقد تعتمد بعض البنوك أو المؤسسات المالية على وسائل لتقليل حدة المخاطر من خلال الضمانات والمشتقات المالية أو التوريق، وذلك لغرض الحد من التعرض لمخاطر السوق أو لمخاطر الائتمان، غير أن هذه الوسائل قد ينتج عنها أشكال أخرى من المخاطر.

2. المخاطر المرتبطة بعمليات التوريق

تتميز المخاطر المرتبطة بعمليات التوريق بطبيعة مختلفة، حيث نذكر منها يلي: خطر التسديد المسبق، خطر إعسار المدينين، خطر تذبذب التدفقات النقدية وخطر إعسار المتدخلين.

1.2. خطر التسديد المسبق

يعد أول خطر تم التعرف عليه بمجرد استعمال أوراق الرهن العقاري (MBS). فعوائد تسديدات الأوراق المتنازل عنها لصالح شركة التوريق، يمكن توجيهها بشكل كبير عن طريق القرارات المتخذة من طرف المدينين، الذين يفضلون تسديد ديونهم قبل تاريخ الاستحقاق. لقد شكلت هذه الاحتمالية دائماً مشكل بالنسبة للمؤسسات المتخصصة في حيازة قروض الرهونات العقارية، حتى أنها مست جميع القروض المختلفة الأخرى غير العقارية التي تضمنت قسم من التسديدات المسبقة.

فالخطر يتزايد دائماً عندما يرى مصدر الأوراق المالية ذات المعدل الثابت، وفي إطار انخفاض معدل الفائدة في السوق، بأنه من مصلحتهم تسديد بعض الأوراق من الديون السابقة لتعويضها بأوراق جديدة مصدرة في ظروف أكثر ملاءمة.

2.2. خطر إعسار المدينين

يمكن تمثيل خطر إعسار المدينين بخطر الائتمان، إذ يمكن للمقترضين عدم الوفاء بالتزاماتهم اتجاه الدائنين. فمعدل الإعسار أو تقدير احتمالية الإعسار، متوقفين أساسا على طبيعة القروض المورقة. وكما تشهد به النتائج التالية²⁵، هناك نسبة 53.3% من المؤسسات المتوسطة و52.7% من المؤسسات الكبيرة تسدد ديونها بتأخير يتجاوز 15 يوم، مقابل 44.7% للمؤسسات الصغيرة.

3.2. خطر تذبذب التدفقات النقدية

يمكن أن يحدث تذبذب في التزامن بين التدفقات النقدية المنتظرة من طرف ملاك الحصص، والتدفقات المسددة فعلا من طرف شركة التوريق. هذه التذبذبات يمكن أن تكون ناتجة عن التأخر في الدفع، التسديدات المسبقة، مشاكل الأخطاء أو الصعوبات التقنية أثناء الدفع.

4.2. خطر إعسار المتدخلين

مثلا رأينا هناك عدة مؤسسات تتدخل في عملية التوريق، فإعسار أي متدخل يعتبر خطر على إتمام هذه العملية، وهو أمر وارد دائما. فضلا عن ذلك فبعض الأخصائيين يرون بأن هذا الخطر مؤكد في حالة ما إذا قام نفس الهيكل بلعب عدة أدوار في بنية عملية التوريق. ولنضرب مثال عن خطر إعسار المتنازل المحصل للقروض أمام العملاء، فواقعا في عملية التحصيل يحتفظ المتنازل بالتدفقات المتحصل عليها أثناء فترة معينة قبل تحويلها لحساب شركة التوريق المفتوح لدى الأمين (المودع *dépositaire*). في هذه الحالة، وفي حالة تطبيق إجراءات التصفية القضائية ضد المتنازل، يمكن اعتبار هذه الأموال ضمن ذمة هذا الأخير. ومن هذا المنطلق يمكن تجميد هذه الأموال على الأقل مؤقتا حتى يتم تحديد الحقوق الخاصة بهذه المبالغ بشكل واضح²⁶.

²⁵ Thierry Granier, Corynne Jaffaux : Op.Cit, P 119.

²⁶ هذا ما تطرق إليه القانون النقدي والمالي الفرنسي رقم 706-2003 لـ 1 أوت 2003 ، حيث أعطى إمكانية تشكيل حساب تحويل لصالح شركة التوريق بغرض عزل من الذمة المالية للمتنازل التحصيلات المقبوضة من طرفه لصالح شركة التوريق.

3. تقنيات تخفيض المخاطر المتعلقة بالتوريق

لقد عرفت النصوص المالية الإطار العام لبدأ تنفيذ تغطية المخاطر، وذلك بتحديد مختلف التقنيات الممكنة للضمانات في عملية التوريق. فمن وجهة نظر مالي، يشكل ميكانيزم الضمان عنصرا مركزيا للتقييم الممنوح من طرف وكالات التصنيف. ففي مقابل الحصول على أعلى تقييم، تقوم المؤسسة المتنازلة بالمفاضلة بين مختلف أشكال الضمانات التي يمكن تجميعها في صنفين: الضمانات الداخلية والضمانات الخارجية.

1.3. الضمانات الداخلية

يمكن تصور عدة إجراءات فيما يخص التقنيات الخاصة بالضمانات الداخلية وهي: الضمان عن طريق المؤسسة المتنازلة، إستعمال حساب السيولة، الأموال الاحتياطية، المغالاة في الضمان وتقنيات التبعية.

أ- ضمان مؤسسة القرض:

إذا منحت مؤسسة القرض المتنازلة موافقتها لشركة التوريق على تغطية إعسار المدينين، فإنها ستضع أصولها الخاصة كضمان لهذه العملية. ففي حالة إعسار المقترض، تصفي شركة التسيير الأصول الموضوعية كضمان، لتأمين تسديد المستثمرين. فقيمة إعادة البيع لهذه الأصول تكون العنصر المحدد لتأمين التغطية الصحيحة للخطر²⁷.

ب- حساب السيولة:

يعد حساب السيولة ضمان مختلف نوعا ما عن سابقه، لأنه لا يكون كضمان على إعسار المؤسسة المتنازلة، وإنما على مواعيد التسديد (إعسار المدينين). فأى تأخير في تواريخ الاستحقاق، يمكن تعويضه بالودائع الموضوعية في حساب السيولة. فهذه الودائع المشكلة بدلالة التقييم الذي يمكن انتظاره من مخاطر التأخر عن الدفع، توضع بمجرد إصدار أوراق شركة التوريق²⁸.

ج- الأموال الاحتياطية:

إن تشكيل الأموال الاحتياطية متعلق بوكالة التقييم التي لها إمكانية اشتراط مبلغ معين لمواجهة حالة تذبذب في التزام بين التدفقات المتحصل عليها من المدينين والتدفقات المدفوعة لحاملي الحصص. في هذه الحالة، يمكن استعمال الهامش المتكون من الفارق بين

²⁷ Thierry Granier, Corynne Jaffeux : Op.Cit, P 121.

²⁸ Ibid, P 121.

المعدل المتوسط على القروض والمعدل المعروض لحاملي الحصص كغطية للقروض، حيث يوضع في حساب الاحتياط²⁹.

د- المغالاة في الضمان: Le Surdimensionnement

ترتكز هذه التقنية على تنازل مؤسسة القرض عن قيمة اسمية للقروض تفوق التمويلات التي يجلبها مكتتبوا حصص شركة التوريق، والتي تكون عموما متواجدة بين 10% إلى 30% من قيمة الإصدارات³⁰.

فمثلا 31 تتنازل مؤسسة القرض عن 1000 من القروض، وتتحصل في المقابل على 900 من سيولة شركة التوريق، لأن هذه الأخيرة تصدر لـ 900 من الحصص. يعتبر الفرق ضمان في حالة إعسار على القروض المتنازل عنها.

هـ- التبعية: La Subordination

تصدر شركة التوريق مجموعتان من الحصص، أحدهما تسمى أساسية (Senior) والأخرى تابعة (Junior). هذه الحصص تمنح خصائص مختلفة؛ فالحصص الأساسية لا تتحمل خطر التسديد المسبق، بينما تتحملة الحصص التابعة إضافة إلى تحملها لخطر إعسار المدينين³². فالتدفقات الموجهة مبدئيا للحصص التابعة يمكن استعمالها لتسديد الفوائد وأصل القرض للحصص الأساسية بالأولوية، في حالة أي إعسار ملاحظ على القروض المتعاقد عليها. وعندما تكون الحصص التابعة غير كافية بدلالة الخطر الممثل، يمكن بدأ تنفيذ ميكانيزمات تكميلية كحساب الاحتياط.

2.3. الضمانات الخارجية

يتطلب الضمان الخارجي اللجوء إلى مؤسسة مالية خارجية كمؤسسة قرض، أو شركة مسيرة من طرف قانون التأمينات، بغية وقاية المستثمر من أخطار عدم التسديد. فيمكن للضمان أن يأخذ شكلين: بوليصة التأمين، أو الكفالة البنكية.
أ- بوليصة التأمين:

²⁹ Ibid, P 122.

³⁰ Pierre Gensse, Patrick Topsacalian : Ingénierie Financière, Economica, P 324, Paris, novembre 2001.

³¹ Thierry Granier, Corynne Jaffeu : Op.Cit, P 122.

³² Ibid, P 123.

في إطار الضمان الخارجي، ومن أجل التغطية ضد مخاطر عدم السداد يقوم بعض المتنازليين بالتأمين على الحقوق المحالة، كما يقومون بالتأمين على الأصول المرهونة كضمان لهذه القروض ضد مخاطر التلف أو الإهيار بالنسبة للمباني أو السرقة أو غير ذلك من المخاطر التي قد تتعرض لها تلك الأصول. وتقديم بوليصة التأمين أو بوالص التأمين للمصدر (أي شركة التوريق) من أجل زيادة الثقة ودعم عملية التوريق ائتمانيا.

ويتمثل دور المؤمن في تحليل المحفظة لمعرفة تطورها المحتمل؛ نوعية المدينين، سياسة قروض البنك، تواتر الإعسارات والتي تكون إحدى العناصر التي تسمح للمؤمن بمنح أو رفض الضمان. فتحويل الخطر البنكي للمؤمن لا يتم إلا إذا كان التعرض للخطر متناسب مع القسط الذي ينتظره المؤمن.

ب- الضمان البنكي:

قد تشترط شركة التوريق على المتنازل في حالة ما لم يكن بنكا أو مؤسسة مصرفية، أن يقدم لها مع الحقوق المالية المحالة خطاب ضمان مصرفي، يتعهد فيه بالوفاء بالحقوق الناشئة عن الأوراق المالية المصدرة. حيث أن المتنازل يكون في جميع الأحوال ضامنا لسداد حقوق المستثمرين.

لقد لاحظنا من خلال عرضنا لهذا المحور، مدى تعاضم المخاطر البنكية في السنوات القليلة الماضية، بالإضافة إلى تغيير طبيعتها، فالمخاطر الائتمانية لم تعد التهديد الوحيد لإستقرار البنك، فلقد أضيفت إليها مخاطر السوق والسيولة وأسعار الفائدة والمخاطر الإستراتيجية وغيرها. مما دعا إلى إعادة تقييم البنوك للمخاطر التي قد تواجهها وكيفية إدارتها، خاصة في ضوء إستحداث تقنية التوريق وما تنطوي عليه من مزايا لتجاوز هذه المخاطر. وبإعتبار التوريق مصدر جديد لإعادة التمويل، فهو يأتي ليكمل تشكيلة الميكانيزمات الموجودة من قبل. وهذا ما سنتناوله في المحور الثالث.

المحور الثالث: دور التوريق كوسيلة للتمويل

قد يحتاج المصدر إلى مصدر مالي لتمويل مشروعاته التوسعية، ويعتبر التوريق من أسهل الوسائل للحصول على التمويل بالمقارنة إلى الإقتراض (من خلال البنوك أو إصدار

سندات)، أو زيادة رأس المال (عن طريق طرح أسهم الشركة للاكتتاب في البورصة). بسبب التكلفة الباهظة لهذين الإختيارين وتأثيرهما على الموقف المالي للشركة.

فبالنسبة للإقتراض وزيادة رأس المال فهما مصدرين للتمويل الكلاسيكي، يظهر تأثيرهما على الموقف المالي للبنك، من خلال ميزانيته. بينما يعتبر التوريق مصدر تمويل، لا يظهر تأثيره على ميزانية البنك. حيث يتم التعامل مع التوريق عن طريق إضافة الدخل الناتج عن بيع الأصول إلى جزء الأصول في ميزانية البنك، بينما يتم حذف الأصول المبيعة.

لقد تم اعتبار هذه التقنية كوسيلة لتنوع مصادر إعادة التمويل. ففي كل عملية قرض كلاسيكية، تقوم المؤسسة المقرضة بحماية المكتتبين ضد خطر إعسار المدينين، وذلك برصد جزء من رأس المال في مقابل الأموال المقترضة. ومع ظهور عملية التوريق، لم يعد لهذا الإجراء ضرورة؛ لأنه يتم تحويل تغطية خطر الإعسار للغير. وهكذا تستفيد مؤسسة القرض من أثر الرفع بتوفير مبالغ ناتجة عن التنازل عن القروض التي كانت ضمن المحفظة.

نفس الشيء بالنسبة للعمليات التي تدخل ضمن القطاع البنكي، فباستعمال التوريق تتفادى المؤسسات البنكية تمييع رأس المال المرتبط بإصدارات جديدة للأسهم، وذلك بإختيار مصادر جديدة للتمويل. غالبا ما تتميز الحصص المصدرة بتكلفة، أقل بسبب التصنيف الجيد المرتبط بها مقارنة بالتصنيف الخاص بمؤسسة القرض ذاتها. غير أنه ولأجل تأكيد إنخفاض تكلفة إعادة التمويل عن طريق التوريق، يمكن مقارنة أرباح العملية مع التكاليف التي تحدثها، أي بمعنى التكلفة الوسطية للتمويل الكلاسيكي بإصدار أوراق مالية في السوق المالي، هامش الحصص المصدرة، تكاليف عملية التوريق نفسها.

1. التكلفة الوسطية للتمويل الكلاسيكي بإصدار أوراق مالية في السوق المالي ترتبط تكلفة إصدار الأوراق المالية المصدرة، بشروط السوق في لحظة الإصدار، وبالخطر الخاص بالمصدر. فشروط السوق تظهر من خلال معدلات الفائدة على السندات الحكومية (الخالية من المخاطر)³³، مع إضافة إلى هذا المعدل تعويض يناسب الخطر في

³³ السندات الخالية من المخاطر: وهي في الولايات المتحدة الأمريكية "T. Bonds" أما فرنسا فهذا النوع من السندات هو "OAT"

حالة السندات غير الحكومية. ولا ننسى أن نذكر بأن التصنيف³⁴ هو تقييم ممنوح لملاءة الورقة المالية المصدرة من طرف المؤسسة البنكية، وليس تقييم لهيكل المؤسسة ذاتها. فمقارنة بالأدوات الكلاسيكية، يعتبر التوريق مصدر التكلفة فيه لا تتعلق بتقييم المقترض؛ فالدين المصدر مقيم من طرف وكالات التصنيف بدلالة نوعية إسناده للأصول وللتدفقات النقدية التي تتولد عن هذه الأصول.

2. هامش الحصاص المصدرة

من بين الأرباح المستخرجة عند استعمال المؤسسات البنكية للتوريق، نحتفظ بشروط القرض المرتبطة بتقييم الحصاص الصادرة عن شركة التوريق، والتي تكون عموماً مرتفعة عن تقييم المؤسسة نفسها؛ فوجود ميكانيزم الضمان، ستقوم شركة التوريق بإصدار حصاص يكون فيها التصنيف أكثر جاذبية، وتكون بالضرورة تكلفة هذا المصدر من التمويل منخفضة³⁵. ولتوضيح ذلك نعرض أن مؤسسة مالية (بنك) تم تقييم جدارتها الائتمانية BBB، وتريد الحصول على قرض، تستطيع هذه المؤسسة إتباع إحدى الأساليب الآتية:

- أن تقوم بإصدار سندات ويتم احتساب العائد الذي يحصل عليه المستثمر بتلك السندات طبقاً للتقييم BBB، والذي يحدد تكلفة الاقتراض للمؤسسة؛
- بفرض أن المؤسسة لديها أصل (أوراق قبض) تتعدى قيمته المبلغ المطلوب اقتراضه، تستطيع المؤسسة إصدار سندات بضمان هذا الأصل ولكن تكلفة الاقتراض لن تتغير عن الحالة السابقة حيث أنه عند تعرض المؤسسة للإفلاس سيقوم جميع دائئها، بالمطالبة بحقوقهم القانونية في الأصول بما فيها الأصل الضامن للسندات؛
- نفترض هنا أن المؤسسة قامت بتأسيس منشأة ذات غرض خاص وتحويل الأصل الذي تريد الاقتراض بضمانه إلى تلك المنشأة، في هذه الحالة إذا تعرضت المؤسسة للإفلاس سوف يخسر الدائون حقوقهم القانونية بهذا الأصل، حيث أصبح ملك للمنشأة. بالإضافة إلى هذا سوف تقوم المنشأة ذات الغرض الخاص بإصدار أوراق مالية بضمان هذا الأصل،

³⁴ Stéphanie Ferrieu et Sophie Berthelon : L'essor de la titrisation de crédits à la consommation, BANQUE magazine, PP 30-32, N°623, Mars 2001.

³⁵ Thierry Granier, Corynne Jaffaux : Op.Cit, P177.

والحصول على الجدارة الائتمانية التي تريدها لهذه الأوراق المالية والتي في الغالب ما تكون أعلى من جدارة المؤسسة مالكة الأصل، مما يؤدي إلى خفض تكلفة الاقتراض على المؤسسة.

وللحصول على الجدارة الائتمانية التي تريدها لتلك الأوراق المالية. تقوم المنشأة بعرض خصائص الأصل الضامن للأوراق المالية على المؤسسة التي تقوم بالتقييم، لتحديد الخطوات التي يجب إتباعها للحصول على الجدارة الائتمانية المطلوبة، عن طريق استخدام ما يسمى "تعزيزات ائتمانية". لذلك فإن المؤسسة السابق ذكرها ذات الجدارة الائتمانية BBB، تستطيع الحصول على تمويل عن طريق استخدام أصل لديها كضمان للأوراق المالية للحصول على جدارة ائتمانية أعلى لتلك الأوراق المالية، وفي واقع الأمر تستطيع باستخدام التعزيزات الائتمانية الكافية إصدار أوراق مالية بجدارة ائتمانية AAA.

وهكذا، يجب أن تكون شروط الإصدار من خلال المعدل الممنوح للمستثمرين، ملائمة للمؤسسات المقرضة، والتي ستعرض لتكلفة قرض أقل من نظام التمويل التقليدي. ونضيف إلى ذلك بأنه في الظروف الحالية، التي تحكم الأسواق المالية والعالم الاقتصادي، نجد تقهقرات في التصنيف تجعل من التوريق وسيلة فعالة لإيجاد الأموال بسعر معقول.

3. تكاليف عملية التوريق

إن نجاح أسلوب التوريق لا يمكن أن يكون بدون تكلفة، ففي بداية الأمر يجب التنويه بتكلفة التعرف والتحكم في هذه التقنية؛ أي بمعنى الوصول إلى معرفة هذه التقنية الجديدة. إن تكلفة الحصول على المهارة في عمليات التوريق كبيرة وهذا بسبب تنوع المعارف التي يمكن الحصول عليها من جهة، ومن جهة أخرى بسبب صعوبة عزل هذه العمليات عن بقية العمليات المرتبطة بنشاط مؤسسات القرض. كما يمكن إحصاء تكاليف الوسائل البشرية والممثلة، إما بتشغيل إجراء جدد مختصين في عملية التوريق، وإما بتكاليف

التكوين الخاصة بهذه التقنيات الجديدة. وبعدها لا بد من إضافة تكاليف وضع عمليات التوريق والمتمثلة في³⁶:

- مصاريف الإنشاء تتفاوت بين 0.1% إلى 0.25% من مبالغ القروض المتنازل عنها؛
- عمولة المنظم، تتراوح بين 0.15% إلى 0.35% من المبالغ المورقة؛
- عمولة ضمان وتوظيف الأوراق المالية، والتي تمثل من 0.25% إلى 0.5% من القيمة الإسمية للحصص المصدرة؛
- مصاريف التسيير المرتبطة بعمل شركة التوريق، والمقدرة بين 0.15% إلى 0.30% من مبالغ القروض المتنازل عنها؛
- تعويض وكالات التصنيف.

تطرقنا في هذا المحور إلى أثر استعمال التوريق على ميزانية البنك كونه وسيلة للتمويل، وبيننا بأن إهتمام البنك ينصرف إلى تكلفة الحصول على هذه الأموال، وذلك من أجل الحفاظ على عائد مقبول على حقوق الملكية. كما شرحنا بمثال بأن كل عملية توريق ناجحة يجب أن تستجيب إلى انخفاض التكلفة، مقارنة مع تلك الخاصة بالتمويل الكلاسيكي مثل السندات. وأنهينا هذا المحور بالحديث عن التكلفة الإجمالية لعملية التوريق المتضمنة؛ مصاريف التركيب، مصاريف التسيير، مصاريف الضمان وتعويض المستثمرين.

³⁶ Thierry Granier, Corynne Jaffaux : Op.Cit, P178.

خاتمة

إن الفائدة من التوريق تستمد من المزايا التي توفرها هذه التقنية بالنسبة للنظام المالي، وبالأخص مؤسسات القرض. فتطور التوريق يشكل مرحلة جديدة ومعتبرة في تطور المؤسسة البنكية. فإمكاننا ملاحظة (تحسس) مزاياها الفورية في ثلاثة مجالات:

1- رفع مردودية رأس المال:

كون التوريق أداة جديدة لتسيير الميزانية، فهو يسمح للبنوك بالخروج من الشكل الكلاسيكي المتمثل في التقييد بمستلزمات رأس المال. وبذلك يسمح بتخفيف العبء المرتبط بإحترام مستلزمات الحذر. فكل عملية توريق سيكون لها بالتأكيد آثار مباشرة لتحسين النسب القانونية للمؤسسات. فاللجوء إلى هذا الإجراء يترجم إذن بالإقتصاد في التكاليف.

2- تحسين تسيير المخاطر:

تؤول هذه التقنية الجديدة لتسيير الميزانية إلى تخفيض المخاطر الموجودة بميزانيات المؤسسات المالية .

3- رفع إمكانية إعادة التمويل:

يعتبر اللجوء إلى إستعمال التوريق وسيلة لتنوع مصادر التمويل، فهو يظهر كمصدر جديد لإعادة التمويل، يأتي ليكمل تشكيلة الميكانيزمات الموجودة من قبل ونستخلص ما يلي:

1- تعمل هذه التقنية على التقليل من التكلفة، وبالتالي تحقيق مردود أعلى قياسا بطرق التمويل التقليدية.

2- بالإضافة إلى أن إصدار الأوراق المالية المستندة إلى ديون، قد يسمح للشركات ذات التصنيف الائتماني المتدني باقتراض الأموال بالمعدلات التي تحصل عليها الشرائح الممتازة. فالتمويل التقليدي للدين يجب أن يستند إلى ملكية عند تقييم نوعية الائتمان، في حين أن تقييم الأوراق المالية المستندة إلى أصول (ديون)، يتم على أساس هيكلتها الداخلية بغض النظر عن الميزانية العمومية للمؤسسة المالية

